المركز السوسيو-سياسي والقانوني للغة العربية في الجزائر

أ.د. عبد الحفيظ أوسوكين

يتميز المشهد اللغوي في الجزائر بالتعقيد المرتبط بالأزمة الهوياتية، وتحول القضية من إطارها الثقافي إلى صراع سياسي، فارتبطت بفكرة السلطة متمثلة في «وجود طبقة فرانكوفونية تغريبية على مستوى بعض الدوائر الرّسمية الفاعلة التي تصدّت بكل ما أوتيت من قوة في وجه بعض النّيات التي حاولت إعطاء اللغة العربية مكانتها اللائقة بها»،١ وضد الحركة البربرية التي لا زالت تطالب بترسيم الامازيغية بعدما اجتازت هذه الاخيرة مرحلة الدسترة والاعتراف لها بالطابع الوطني.

يذكرنا فؤاد بوعلي أن اليابانيين لما استعمروا كوريا منعوا تداول اللغة الكورية وحين استقلت البلاد جاء أول مرسوم في الجريدة الرسمية يحظر استعمال اللغة اليابانية فاحتشد الشيوخ والكهول ليلقّنوا الأطفال والشباب لغتهم القومية. وفي الصين كان أول قرار بعد نجاح «ماو تسي تونغ» سنة ١٩٤٩ هو توحيد اللغة تحت لواء الخانية (لغة بيكين) والتخلي عن الإنجليزية واللهجات المحلية. فاللغة القومية عنوان السيادة وضمانها.

لم تخرج اللغة عن دائرة الصراع وعلاقات القوى بين الجماعات اللغوية وأن هرمية اللغات كما يسميها «تريستان لوبارلييه» Tristian Leperlier، إما أن تقرّب من السلطة وإما تبعد عنها.٢

١. المشهد اللغوي في الجزائر.- تمتاز الجزائر بتعايش عدة لغاتها ولهجات:

١,١ اللغة العربية الفصحى.

هي لغة القرآن الكريم والتراث العربي جملة، والتي تستخدم اليوم في المعاملات الرسمية، وفي تدوين الشعر والنثر والإنتاج الفكري.٣ هذه الفصحى التي تتقنها إلا فئة قليلة اعتبرها البعض «عودة إلى الذات»٤ -redevenir soi même ، وهي ذات اللغة التي أُريد لها أن تكون واحدة لكن ما فتأت أن أصابها الانفصام،٥ وستجد مكانا مباشرة بعد تبويب الاسلام في كل الدساتير: «اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية...» هذا البند ستجسده عدد من النصوص التشريعية والتنظيمية لن تجد أبدا طريقها نحو التطبيق الفعلي،٦ مما جعلها تظهر كضرب من الميثولوجيا، فلم يتحقق لها أي برنامج نُسج من أجلها.

«إن أزمتنا اللغوية ليست أزمة اللغة ذاتها وإنما هي أزمة التعامل مع هذه اللغة، أي أن العلة ليست في اللغة وإنما في اللذين يتعاملون مع هذه اللغة».٧

٢,١ الامازيغية.

ظهرت القضية الأمازيغية إلى الوجود أول مرة في أواخر الستينيات مع بروز سؤال الهوية وكردّة فعل على الخطاب الهوياتي المتبنَّى من طرف دولة الاستقلال في البلدان المغاربية حيث تعيش نسبة مهمة من الناطقين باللغات الأمازيغية، وخاصة في المغرب والجزائر.٨ وعرفت الجزائر عدد كبير من الجمعيات والناشطين في مجال القضية الأمازيغية، تأثروا بحوادث «الربيع الأمازيغي» (تافسُّوت بالأمازيغية) الدموي في منطقة القبائل بشمال الجزائر سنة ١٩٨٠، كنتيجة فشل الخطاب العروبي وبروز إرهاصات نزعة قومية جديدة تبدأ في التشكّل ببطء طوال عقد التسعينيات، وتحاول إعادة قراءة القضية من منظور قومي مختلف تمامًا عن المنظور الثقافي السابق٩ والرسمي، وسوف تعتبر اللغة العربية –خصوصا- تركيبة دخيلة على المكون الهوياتي الوطن.

٣,١ اللهجة : Dialect أو العامية،

١٠ وهي التي تستخدم في الشؤون العادية، ويجري بها الحديث اليومي، فهي «عبارة عن مجموعة من الصفات اللغوية تنتمي إلى بيئة خاصة، و يشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة».١١ أو هي: «نمط من

الاستخدام اللغوي داخل اللغة الواحدة، يتميز عن غيره من الأنماط داخل نفس اللغة بجملة من الخصائص اللغوية الخاصة، ويشترك معها في جملة من الخصائص العامة».١٢ إنها باختصار اللغة المنطوقة التي يستعملها الناس في واقع حياتهم اليومي، وفي حركتهم المعاشية المتكررة، وما اعتادوا التعبير به عن أغراض ومطالب وشئون الحياة.١٣

١,٤ الثنائية اللغوية La diglossie:

ونعني بالثنائية اللغوية في الوطن أن يتكلم الناس في البلد لغتين؛ الأولى العربية التي ستخدم في المجالات الرسمية كالحياة والتعليم والإعلام والبرلمان وكتابة القوانين، والثانية لغة محلية (غير عربية كالامازيغية) تستخدمها مجموعة من المواطنين للتواصل فيما بينها، بينما تستخدم اللغة السائدة للتواصل مع الآخرين.١٤ أما المقصود بالازدواج اللغوي Le bilinguisme، فقد اختلف اللّسانيون حول مفهومه. فبعضهم يطلقه على وجود مستويين لغويين في بيئة لغوية واحدة، أي لغة للحديث وأخرى للعلم والأدب والثقافة والفكر، وبعضهم يطلقه على وجود لغتين مختلفتين (قومية وأجنبية) عند فرد أو جماعة ما في آن واحد.١٥ لقد أسهمت ظاهرة الازدواجية من الحد من انتشار اللغة العربية وحسن استيعابها...

١,٥ الفرنسية

لقد كونت فرنسا الاستعمارية ١٠٠ ٠٠٠ من الموظفين الجزائريين بالفرنسية لاستخدامهم في مختلف الادارات ١٥ الذين سيشكلون في ما بعد الاستقلال عراقيل أمام مختلف محاولات التعريب والذين أضحت اللغة العربية بالنسبة لهم لغة أجنبية. وقد لاحظ فروند Freund في ١٩٨٩ أن الدول المغاربية مفرنسة أكثر من أي وقت مضى،١٦ مع مجيء الرئيس بوضياف ومخاطبته للمواطنين تارة بالعربية العامية وتارة أخرى بالفرنسية أخذت ملاحظة فروند كل معانيها، لكن منذ الموسم ١٩٩٩/٢٠٠٠ سيتحرّر اللسان الفرنسي من العقد والاتهامات وسيكتبه الرئيس بوتفليقة بحروف من ذهب،١٧ مما سيتوقف الرفض القوي للغة الفرنسية.١٨

٢. المركز القانوني للغة العربية.

لا يختلف اثنان في كون التنصيص القانوني على إقرار أي مسألة كيفما كانت هو غير كاف لتطويرها وتنميتها، بل إن تفعيل تلك النصوص القانونية ووضع الآليات والإمكانيات اللازمة هو الكفيل بتمكين اللغة من التطور والانتشار في مختلف مجالات الحياة العامّة، وذلك من أجل تحقيق نمو لغوي يشكل قاطرة وأساس للاستمرار في تحقيق التنمية الشاملة في مختلف مجالات الحياة البشرية والاجتماعية والاقتصادية.١٩

أهم المحطات القانونية

١٩٣٨. إعلان العربية لغة أجنبية في الجزائر

١٩٦٣. الدستور الجزائري الاول يكرس في مادته الخامسة «اللغة العربية لغة وطنية ورسمية للدولة».

الفاتح نوفمبر ١٩٦٢. «أن اللغة العربية هي لغتنا، وستجد مكانها» تصريح الرئيس بن بلة

١٩٦٤. مرسوم ٢٢ ماي ١٩٦٤ المتعلق بتعريب الادارة

١٩٦٦. الامر ٦٦-١٥٤ والامر ٦٦-١٥٥ المتعلقين بتعريب قطاع العدالة،

١٩٦٨. الامر المؤرخ في ٢٦ أبريل ١٩٦٨ حول المعرفة الاجبارية للغة العربية للموظفين،

١٩٧٦. تعليمة وزارة الداخلية لجويلية ١٩٧٦ حول الملصقات affichage، وضرورة كتابتها بالعربية

١٩٧٦. منع وتأميم المدارس الحرة،

١٩٦٩. قانون القضاء ١٩٦٩ تشير مقدمته إلى اعتبار العربية مسألة سيادية، ويطلب من المترشحين للالتحاق بالقضاء التحكم في هذه اللغة،

١٩٨١. المرسوم ٨١-١٥٧ المؤرخ في ١٨ جويلية ١٩٨١ المحدد لنموذج وخصوصيات النشرية الولائية للقرارات الادارية، الجريدة الرسمية ص. ٧٠٨ (المادة ٧)،

١٩٦٨. الأمر رقم ٦٨-٩٢ المؤرخ في ٢٣ محرم سنة ١٣٨٨ الموافق ٢٦ أبريل سنة ١٩٦٨ والمتضمن إجبارية معرفة اللغة الوطنية على الموظفين ومن يماثلهم،

١٩٧٣. الأمر رقم ٧٣-٥٥ المؤرخ في ٤

رمضان سنة ١٣٩٣ هـ الموافق ١ أكتوبر سنة ١٩٧٣ م والمتضمن تعريب الاختتام الوطنية،

١٩٨٩. في ٢٧ جوان ١٩٨٩ تصدر وزارة العدل تعليمة رقم ١٨ لرؤساء المجالس والنواب العامون «من أجل تعميم اللغة الوطنية وترقية استعمالها داخل الجهاز القضائي» ومنع استعمال اللغة الاجنبية (الفرنسية دون أن يسميها)،

١٩٩٢. المرسوم الرئاسي رقم ٩٢-٣٠٢ المؤرخ في ٤ جويلية المتعلقة بتدابير تنفيذ قانون ٩١-٠٥ المؤرخ في ١٦ جانفي ١٩٩١ المتعلق بتعميم استعمال اللغة العربية،

١٩٩٦. الامر رقم ٩٦-٣٠ المؤرخ في ٢١ ديسمبر ١٩٩٦ المعدل والمتمم للقانون رقم ٩١-٠٥ المتعلق بتعميم استخدام اللغة العربية،

١٩٩٢. المرسوم التشريعي رقم ٩٢-٠٢ المؤرخ في ٤ جويلية المتعلق بتنفيذ القانون رقم ٩١-٠٥ المتعلقة بتعميم استخدام اللغة العربية،

١٩٩٨-١٩٩١. قانون تعميم استعمال اللغة العربية في كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، تمت المصادقة عليها في ١٩٩١ ثم أوقف تنفيذها الرئيس محمد بوضياف في ١٩٩٢، لتُحيا من جديد في ١٩٩٦ وتنفذ في ١٩٩٨،

١٩٩٨. استكمال عملية تعميم استعمال اللغة العربية في أجل أقصاه ٥ يوليو سنة ١٩٩٨ غير أنه يتم التدريس باللغة العربية، بصفة شاملة ونهائية، في كل مؤسسات التعليم العالي والمعاهد العليا في أجل أقصاه ٥ يوليو سنة ٢٠٠٠.

٢٠٠٢. الاعتراف بالامازيغية كلغة وطنية بمناسبة التعديل الدستوري لـ ٢٠٠٢

٢٠٠٢. إعادة دمج تدريس اللغة الفرنسية ابتداء من السنة الثالثة تحضيري بدلا من السنة الرابعة

٢٠٠٦-٢٠٠٧. غلق المدارس الخاصة الفرنكفونية التي كانت تنشط خارج القانون في التسعينيات، ثم عودتها فيما بعد في زي آخر.

٢,١ قانون تعميم استعمال اللغة العربية[٢٠]

في ٢٧ ديسمبر ١٩٩٠ صادق المجلس الشعبي الوطني قانون تعميم استعمال اللغة العربية واعتبارها لغة المؤسسات الرسمية، ثم أصدره الرئيس الشادلي بن جديد في ١٦ يناير ١٩٩١. بقي هذا النص مطبقا جزئيا مدّة أسابيع قليلة لتجمّده هيئة جنيسة غير منتخبة؛ المجلس الوطني الانتقالي C.N.T. في ظروف استثنائية كانت تمر بها البلاد، و ذلك بمقتضى مرسوما تشريعيا في يوليو ١٩٩١. بعد مقتل الرئيس محمد بوضياف الذي لم يكن متحمسا لهذا القانون وعودة البلاد تدريجيا للدستورية، أعاد الرئيس الجديد، اليامين زروال إنعاش القانون بإلغاء التجميد بمقتضى مرسوم أصدره في ٢١ ديسمبر ١٩٩٦، بل أكثر من ذلك بادر بتأسيس المجلس الأعلى للغة العربية من أجل متابعة تطبيق هذا القانون،٢١ ثم إصدار قانون ١٧ ديسمبر ١٩٩٦ يقضي بتعميم استعمال اللغة العربية في الادارات العمومية ومؤسسات الدولة.

نظرا لتصلب الادارة وعدم استعداد الكثير من الكوادر السامية للإقلاع عن استعمال الفرنسية، شكّك الكثير في «تطبيقية» هذا القانون ومنهم عالم الاجتماع الفرسي العارف بسوسيولجية الجزائر «جيلبار كروكيوم»Gilbert Granguillaume الذي اعتبره تدبيرا بيداغوجيا لا غير.٢٢

اعتبر قانون ١٩٩٦ اللغة العربية من مقومات الشخصية الوطنية الراسخة، وثابت من ثوابت الأمة، يجسد العمل بها مظهرا من مظاهر السيادة، فأقرّ أن تكون الأختام الرسمية والدمغة، والعلامات المميزة للسلطات والإدارات العمومية والهيئات والمؤسسات مهما تكن طبيعتها، باللغة العربية وحدها. ثم جعل استعمالها من النظام العام. فحدد قواعد هذا الاستعمال في المؤسسات٢٣التي أوكلها مهمة ترقيتها وحسن استعمالها.

وعلى عكس التجربة الكمالية أو محاولة بعض المتشددين في الحركة السياسية البربرية في الجزائر لتدوِّين الامازيغية بالحروف اللاتينية، منع المشرع كتابة اللغة العربية بغير حروفها.٢٤

تنص المادة ٥ من القانون على إجبارية تحرير كل الوثائق الرسمية والتقارير ومحاضر الإدارات العمومية والهيئات والمؤسسات والجمعيات باللغة العربية. كما يمنع في الاجتماعات

الرسمية استعمال أية لغة أجنبية في المداولات والمناقشات. بالرّغم من هذا المنع، لازالت اللغة الفرنسية هي المسيطرة في اجتماعات مجلس الوزراء ومجلس الحكومة والوزارات باستثناء وزارة الشؤون الدينية نظرا لطبيعة الاختصاص أو الوزارات التي يتولاها أشخاص معرّبون تكوينا كالوزير طيب لوح (الداخلية) والطيب بلعيز (العدل). بل أكثر من ذلك فلم تعد الحكومة مجبرة عند تقديمها لبيانها السنوي أمام المجلس الشعبي أن تقدم عرضا مفصلا عن تعميم استعمال اللغة العربية.

أما القواعد الاخرى التي تبناها المشرع فمنها ما طبق جزئيا أي تنافسيا مع الفرنسية ومنها ما لم يجد طريقه نحو التفعيل.

في الخانة الاولى نذكر:

- تعامل جميع الإدارات و الهيئات و المؤسسات و الجمعيات مع الخارج باللغة العربية. المادة ١٢: (معدلة بالأمر ٩٦-٣٠)، تبرم المعاهدات والاتفاقيات باللغة العربية، مع مراعاة ما يتطلبه التعامل الدولي،
- تكتب التقارير والتحاليل والوصفات الطبية باللغة العربية (م. ٣٨).

غير أنه يجوز استثناء كتابتها باللغة الأجنبية إلى أن يتم التعريب النهائي للعلوم الطبية والصيدلانية.

- التعليم والتربية والتكوين في كل القطاعات، وفي جميع المستويات والتخصصات، باللغة العربية، مع مراعاة كيفيات تدريس اللغات الأجنبية. المادة ١٥،
- عرض الأفلام السينمائية و/أو التلفزيونية والحصص الثقافية والعلمية باللغة العربية أو تكون معربة أو ثنائية اللغة. المادة ١٧،
- الكتابة باللغة العربية وحدها، العناوين، واللافتات، والشعارات، والرموز، واللوحات الإشهارية، وكل الكتابات المطلية، أو المضيئة، أو المجسمة، أو المنقوشة، التي تدل على مؤسسة، أو هيئة، أو محل، أو التي تشير إلى نوعية النشاط الممارس، مع مراعاة جودة الخط وسلامة المبنى والمعنى. يمكن أن تضاف لغات أجنبية إلى اللغة العربية في الأماكن السياحية المصنفة. المادة ٢٠.

في الخانة الثانية:

- تكون المعاملات والمراسلات في جميع الإدارات والمؤسسات والجمعيات على اختلاف أنواعها باللغة العربية. المادة ١١: (معدلة بالأمر ٩٦-٣٠)، غير أن تعامل الإدارات والهيئات والجمعيات مع الخارج يكون وفقا لما يتطلبه التعامل الدولي،
- يجب أن تجرى باللغة العربية المسابقات والامتحانات الخاصة بالالتحاق بجميع الوظائف في الإدارات والمؤسسات. وتنظم وتجرى باللغة العربية الفترات التدريبية، والملتقيات الوطنية، والتربصات المهنية والتكوينية، والتظاهرات العامة. يمكن أن تستعمل استثناء اللغات الأجنبية إلى جانب اللغة العربية في الندوات والملتقيات والتظاهرات الدولية.
- يجب أن يكون الإعلام الموجه للمواطن باللغة العربية مع مراعاة أحكام المادة ١٣ من قانون الإعلام يمكن أن يكون الإعلام المتخصص أو الموجه إلى الخارج باللغات الأجنبية. المادة ١٦،
- تكون جميع التصريحات والتدخلات والندوات وكل الحصص المتلفزة باللغة العربية. وتعرّب إذا كانت بلغة أجنبية. المادة ١٨: (معدلة بالأمر ٩٦-٣٠)، ويتم الإشهار بجميع أنواعه باللغة العربية. يمكن استثناء استعمال لغات أجنبية إلى جانب اللغة العربية عند الضرورة المادة ١٩،
- تطبع باللغة العربية، وبعدة لغات أجنبية، الوثائق، والمطبوعات، والأكياس، والعلب، التي تتضمن البيانات التقنية وطرق الاستخدام، وعناصر التركيب، وكيفيات الاستعمال التي تتعلق على وجه الخصوص بما يأتي : المنتجات الصيدلانية، المنتجات الكيماوية، المنتجات الخطيرة، أجهزة الإطفاء والإنقاذ ومكافحة الجوائح. على أن تكون الكتابة باللغة العربية بارزة في جميع الحالات. المادة٢١،
- تكتب باللغة العربية الأسماء والبيانات المتعلقة بالمنتجات والبضائع والخدمات، وجميع الأشياء المصنوعة، أو المستوردة، أو المسوقة في الجزائر. يمكن استعمال لغات أجنبية استعمالا تكميليا. المادة ٢٢،

نص القانون في مادته ٢٦ عن إحداث مجمع جزائري للغة العربية من أجل إثراء اللغة العربية لكنه لم يرى النور، مثله مثل المركز الوطني الذي نصت عليه المادة ٢٧ بالرغم من المهام المهمة التي أوكلت له كترجمة البحوث العلمية والتكنولوجية من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية، ونشرها وترجمة الوثائق الرسمية ومزاوجة (دبلجة) لغة الأشرطة العلمية، والثقافية والوثائقية، وتجسيد البحوث النظرية للمجمع الجزائري للغة العربية والمجامع العربية الأخرى في واقع الحياة العملية.

إلى جانب هذه الهيئات نضيف ظهور الجمعية الجزائرية للدفاع عن اللغة العربية التي تأسست في سنة ١٩٩٠ بعد عقد عدة اجتماعات تأسيسية في نهاية ١٩٨٨ وبداية ١٩٨٩. يرأسها الدكتور عثمان سعدي المعروف بمواقفه العنيفة التي يعرضها بمجلة في «الكلمة» التي تصدرها الجمعية وعلى مختلف وسائل الاعلام،٢٥ مما جعل السلطات تُضيّق من نشاطها.٢٦

لم يكتفي النص بتكريس اللغة العربية رسميا بل رتّب جزاءات على مخالفة بنوده:

- كل إخلال بأحكام هذا القانون يعد خطأ جسيما يستوجب جزاء تأديبيا. م. ٣٠ من قانون تعميم اللغة، كل مخالفة لأحكام المواد ١٧، ١٨،١٩ ، ٢٠، ٢١ و ٢٢ أعلاه، يعاقب عليها بغرامة مالية تتراوح بين ٥,٠٠٠ دج و ١٠,٠٠٠ دج. (م. ٣١)،
- يعاقب بغرامة مالية من ١٠٠٠ دج إلى ٥٠٠٠ دج كل من وقع على وثيقة محررة بغير اللغة العربية، أثناء ممارسة مهامه الرسمية أو بمناسبتها، مع مراعاة أحكام المادتين ٢ و٣ المعدلتين والمتممتين للمادتين ١١ و ١٢ من هذا الأمر. (م. ٣٢، معدلة بالأمر ٩٦-٣٠) وتضاعف العقوبة في حالة العود.
- يتعرض مسؤولو المؤسسات الخاصة والتجار والحرفيون الذين يخالفون أحكام هذا القانون لغرامة مالية تتراوح بين ١,٠٠٠ دج و٥,٠٠٠ دج ، وفي حالة العود تغلق المؤسسة أو المحل مؤقتا أو نهائيا. (م. ٣٣)،
- تعاقب الجمعية ذات الطابع السياسي التي تخالف أحكام هذا القانون بغرامة مالية تتراوح بين ١٠,٠٠٠ دج و ١٠٠,٠٠٠ دج (م. ٣٤)،
- يحق لكل ذي مصلحة مادية أو معنوية في تطبيق هذا القانون أن يتظلم أمام الجهات الإدارية أو يرفع دعوى قضائية ضد أي تصرف مخالف لأحكام هذا القانون، (م.٣٥).

٣. موقف القضاء.

- هو موقف متناقض، بل مخالف للقانون بالرغم تجذّر العربية (العربي) في قطاع العدالة.

بدايةً لم تكن الغرفة الجنائية والغرفة المدنية تقبلان الاحكام والقرارات إلا باللغة العربية تطبيقا للمادة الثالثة من الدستور وهذا أمر طبيعي، وعليه فكانت تعتبرها باطلة. أما الغرفة الادارية فاتسمت ببعض اللبرالية تجاه الوثائق المقدمة إليها باللغة الفرنسية. إلاّ أن القانون الجديد للإجراءات المدنية والادارية (٢٠٠٨) حسم مؤقتا استعمال اللغة العربية:

في مرحلة أولى نص القانون على ما يلي:

المادة ٨

- يجب أن تتم الإجراءات والعقود القضائية من عرائض ومذكرات باللغة العربية، تحت طائلة عدم القبول.
- يجب أن تقدم الوثائق والمستندات باللغة العربية أو مصحوبة بترجمة رسمية إلى هذه اللغة، تحت طائلة عدم القبول.
- تتم المناقشات والمرافعات باللغة العربية.
- تصدر الأحكام القضائية باللغة العربية، تحت طائلة البطلان المثار تلقائيا من القاضي. يقصد بالأحكام القضائية في هذا القانون، الأوامر والأحكام والقرارات القضائية.

المادة ١١٩

يمكن للخصوم ومحاميهم، طرح الأسئلة، بعد ترخيص من القاضي. ويجب أن تصاغ الأسئلة والأجوبة باللغة العربية أو تترجم إليها.

هذه المواد تقرأ موازاة مع المواد ٦ و ٧ من قانون تعميم استعمال اللغة

العربية التي تقضي بتحرير العقود باللغة العربية وحدها مع منع تسجيلها وإشهارها إذا كانت بغير اللغة العربية. أما العرائض والاستشارات والمرافعات فينبغي أن تجرى أمام الجهات القضائية باللغة العربية. وتصدر الأحكام والقرارات القضائية وآراء المجلس الدستوري ومجلس المحاسبة وقراراتهما باللغة العربية وحدها. وينص نفس القانون (م. ٢٩) أن الوثائق الرسمية المحررة بغير اللغة العربية باطلة، وتتحمل الجهة التي أصدرتها أو صادقت عليها مسؤولية النتائج المترتبة عليها. بل أكثر من ذلك اعتبر المشرع.

من هذا العرض المقتضب نلاحظ أن الجزائر، على خلاف كل الأقطار العربية، تعيش فيها لغة الضاد مخاضا لم ينتهي بعد رغم الترسانة القانونية الهائلة التي أُعدت لمساندتها. وهي أكثر من وسيلة تواصل، أضحت تعبر عن كفاح هوياتي لازال قائما بين الجزائريين فيما بينهم بعدما كان بالأمس دعما روحيا (ووجدانيا) ضد المستعمر الفرنسي.

الهوامش

١ . بوزيد ساسي هادف، الازدواجية اللغوية في الجزائر المستقلة، دراسة سوسيو لسانية، قسم اللغة العربية و آدابها، كلية الحقوق و الآداب و العلوم الاجتماعية، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ - قالمة - الجزائر. وأيضا نصيرة زيتوني، واقع اللغة العربية في الجزائر، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، العلوم الانسانية، المجلد ٢٨، ٢٠١٣-١٠.

٢ . أنظر:

Tristan Leperlier، « L'arabisation، un mythe ? Pouvoirs et langues dans l'Algérie indépendante »، La Vie des idées، ٢٨ mars ٢٠١٢. ISSN : ٢١٠٥-٢٠٣٠. URL : http://www.laviedesidees.fr/L-arabisation-un-mythe.html. V. également Gilbert Grandguillaume، « Arabisation et légitimité politique en Algérie »، in Salem Chaker (dir.) et Institut National des Langues et Civilisations Orientales، Langues et pouvoir : de l'Afrique du Nord à l'Extrême-Orient، Aix-en-Provence، Edisud، ١٩٩٨، p. ٢٠.

٣. إميل بديع يعقوب ، فقه اللغة العربية و خصائصها ، ط١ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٥م ، ص ١٤٤، ذكره بوزيد ساسي هادف، الازدواجية اللغوية في الجزائر المستقلة، دراسة سوسيو لسانية، قسم اللغة العربية و آدابها، كلية الحقوق و الآداب و العلوم الاجتماعية، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ - قالمة - الجزائر

٤ . أحمد طالب الابراهيمي:

A.T. El-Ibrahimi، De la décolonisation à la révolution culturelle، Alger، Sned، p. ١٠١.

٥ . على حد تعبير كرانكييوم:

G. Granguillaume، Les enjeux de la question des langues en Algérie، Les langues de la Méditerranée، Paris، L'Haramattan، p. ١٤١.

٦ . جمال زناتي:

J. Zenati L'Algérie à l'épreuve de ses langues et de ses identités : histoire d'un échec répété، Chroniques Langue(s) et nationalisme(s) ; ٢٠٠٤/٧٤، p. ١٣٧-١٤٥. Electronic reference، J. Zenati، « L'Algérie à l'épreuve de ses langues et de ses identités : histoire d'un échec répété »، Mots. Les langages du politique Online، ٧٤ | ٢٠٠٤، Online since ٢٨ April ٢٠١٤. URL : http://mots.revues.org/٢٠٠٤٩، connection on ١٧ March ٢٠١٤.

٧. صفوان المقدسي، اللغة العربية والعصر، مجلة المعرفة، العدد ١٧٨، ديسمبر ١٩٧٦، وزارة الارشاد القومي، دمشق، ص. ٦

٨. محمد الكوخي، الأمازيغية المعيارية بين اختلاق لغة جديدة وصناعة الوهم الأيديولوجي، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة، دورية «تبيّن»، العدد السابع من (شتاء ٢٠١٤، الصفحات ٢٧-

٤٦)،
http://www.dohainstitute.
-٩bd١-org/release/fcade٩c٠
٥٤٥b٧db٤٢db٧-bf٩٩-٤fa٠

٩ . نفس المرجع.

١٠. أنظر:
M. Berrabah، l'arabe algérien véhicule de la modernité، In. Minoration linguistique au Maghreb، éd. Sudla، Université de Rouen، France، ١٩٩٣.

١١ . إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، مطبعة أبناء وهبة حسان، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ١٥، ذكره بوزيد ساسي هادف، نفس المرجع.

١٢. محمد محمد داود ، العربية و علم اللغة الحديث ، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة ،٢٠٠١م ص ٦٤، ذكره بوزيد ساسي هادف، نفس المرجع.

١٣ . سليمان بن ابراهيم عايد، علاقة اللغة المنطوقة باللغة المكتوبة في اللغة العربية

١٤ . محمد علي الخولي «الحياة مع لغتين»، ط ١، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٨٨، ص١٧-١٨، ذكره بوزيد ساسي هادف، نفس المرجع.

١٥ . بوزيد ساسي هادف، نفس المرجع. أيضا عز الدين صحراوي، اللغة العربية في الجزائر: التاريخ والهوية، مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد ٥، جامعة بسكرة، جوان ٢٠٠٩.

١٦ فروند في:
W. Freund، « Double appartenance culturelle mal maîtrisée. La grande torture des esprits au Maghreb » Le Monde diplomatique، juillet ١٩٨٩، p. ١٣.

١٧ في بداية ترأسه اعتاد الشعب الجزائري - على خلاف ما عهده من قادته الاسبقين-- متابعة الرئيس الجديد وهو يسترسل مجيبا عن الصحافيين الاجانب بالفرنسية. فتحررت إطارات الدولة بحدوها حدو الرئيس مما دفع رئيس المجلس الاعلى للعربية، الدكتور عبد المالك مرتطاد للكتابة للرئيس منبها إياه بعلاقة السيادة الوطنية باللغة، فلم يكن رد الفعل إلا إقالة اللساني.

١٨ . بخصوص رفض القانون الفرني واستمرار روحه في صياغة القوانين الجزائرية ينصح الرجوع إلى المقال المحوري للعميد أحمد محيو:

١٩. عمر العسري، في حماية وتطوير الطابع الرسمي للغة العربية في دساتير الدول العربية. -المغرب نموذجا- المؤتمر الدولي للغة العربية.

٢٠ . قانون رقم ٩١ - ٠٥ مؤرخ في ٣٠ جمادى الثانية عام ١٤١١ الموافق ١٦ يناير سنة ١٩٩١، وبعده أمر رقم ٩٦-٣٠ مؤرخ في ١٠ شعبان عام ١٤١٧ الموافق ٢١ ديسمبر سنة ١٩٩٦.

٢١. المادة ٢٣ (معدلة بالأمر ٩٦-٣٠) تضع هذا المجلس تحت إشراف رئيس الجمهورية. يقوم على الخصوص بمتابعة تطبيق أحكام القانون وكل القوانين ذات الصلة، التنسيق بين مختلف الهيئات المشرفة على عملية تعميم استعمال اللغة العربية وتقييم أعمال الهيئات المكلفة بتعميمها، والنظر في ملائمة الآجال المتعلقة ببعض التخصصات في التعليم العالي، وتقديم تقرير سنوي عن عملية تعميم استعمال اللغة العربية إلى رئيس الجمهورية.

٢٢ . جيلبار كرومكيوم:
Gilbert Grandguillaume، Arabisation et démagogie en Algérie، Le Maghreb confronté à l'Islamisme

٢٣. هي جميع الإدارات العمومية والهيئات والمؤسسات والجمعيات على اختلاف أنواعها في كل أعمالها من اتصال، وتسيير إداري، ومالي، وتقني، وفني.

٢٤ يقول عبد الصمد ولد موح رابح بخصوص استبدال الحرف العربي بالحرف اللاتيني أنه «لم يتوقف الأمر بالحاقدين على اللغة العربية عند حد مناداتهم بالتخلي عن الفصحى و إعرابها ، لكونهما - في زعمهم - من أسباب صعوبتها، و تخلف أهلها عن الركب الحضاري، بل ذهب بهم الأمر إلى حد الدعوة إلى التخلي عن الكتابة بالحرف العربي، واستبداله باللاتيني، فحتى خطها ، الذي استحسنته أمم غير عربية، فكتبت به لغاتها،

لم يسلم هو أيضا من الطعن فيه، و الدعاء بأنه هو سبب تأخر العرب، و بذل الجهود في محاولة تنحيته عن الساحة...»، في مرآة على تاريخ العرب، دار الغرب للطباعة والنشر، وهران، الجزائر، ٢٠٠١، ص، ١٢٣.

٢٥ . من مواقفه قوله: «النخبة الفرانكفونية النافذة» في الدولة مسؤولة عن تجميد اللغة العربية. وقال في حوار أجرته معه «الشرق الأوسط» في الجزائر، إن «أعداء الحرف العربي استأسدوا في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة»، واعتبر أن «أسوأ فترة حكم عرفتها اللغة العربية هي فترة حكم عبد العزيز بوتفليقة». أو « وأوضح سعدي في تصريحات لوكالة انباء الأناضول، أن «المسؤولين الجزائريين من رئيس ووزراء وما دونهم يعلمون بوجود قانون يأمرهم بفرض تعميم اللغة العربية على أنفسهم وعلى قطاعاتهم لكنهم لا يطبقونه ولا يلتزمون به»، ويضيف: «هم يفضلون الفرنسية على لغتهم الأم». محمد بوضياف من اللغة العربية، معتبرا أنه «كان من أشد رؤساء الجزائر عداء للعربية» «اللوبي الفرانكفوني أنهى مهام الرئيس الشاذلي بن جديد لأنه وقّع قانون تعميم استعمال اللغة العربية، وأنهى مهام الرئيس اليامين زروال لأنه ألغى تجميد القانون المذكور».

٢٦ . منحت لها الدولة مقرا فأثثته الجمعية بما قيمته سبعمائة ألف دينار جزائري من اشتراكات أعضائها، حاولت أجهزة الدولة تدجين الجمعية دون طائل، فقررت حينذاك التضييق عليها، فقطع هاتف المقر، ثم قطعت الكهرباء عنه، لكن الجمعية بقيت صامدة، وعندها قررت الأجهزة سحب المقر منها. ففي أول مايو (أيار) ١٩٩٤ توجه رئيس الجمعية إلى مقرها وحاول فتح بابها فلم يدخل المفتاح، وفوجئ بسيدة فرانكفونية تطل عليه من نافذة المقر تحدثه بالفرنسية وتقول له إن هذا المقر صار ملكا لجمعية التبادل العالمي للشباب، وهي جمعية فرانكفونية. صودر المقر بسائر موجوداته. جريدة الشرق الأوسط، ٣٠ يناير ٢٠٠٩.